بنك الجزائر
BANK OF ALGERIA

كلمة محافظ بنك الجزائر

السيد صالح الدين طالب

بمناسبة الذكرى الستون "60" لتأسيس بنك الجزائر

التحديات المستقبلية للبنوك المركزية

الجزائر في 26 ديسمبر 2022

السيد الوزير الأول،
السيد رئيس ديوان رئاسة الجمهورية،
السادة الوزراء،
السيد رئيس صندوق النقد العربي،
السادة محافظي البنوك المركزية،
حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام كل باسمه ومقامه،
أسرة الاعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بشعور من الفخر والاعتزاز، إنّه لشرف عظيم أن أرحّب بالجميع في هذه الندوة ونحن نحتفل هذه الأيام بمناسبة الذكرى الستون '60' لتأسيس بنك الجزائر، فحللتم أهلا ونزلتم سهلا.

اسمحوا لي في البِداية وفي رحاب هذه المناسبة الجليلة، أن أعرب عن امتناني العميق للسيد الوزير الأول، الذي تفضّل بقبوله الإشراف عن افتتاح هذا الحفل، فلكم منّا خالص الشكر والتقدير، مع أَسْمَى عِبارات المَودّة والتكبير والأُخُوَة لِكُلِ الحُضور الكريم كُل بِاسمهِ ومَقامِه ولِكُلِ من سَاهم في تَنظيم هذهِ الجَلسة الكريمة ومن شَرَّفنا بالحضور وشَارَكنا في فرحتنا هذه.

كما يسعدني حضور زملائي واخواني كل من السيد عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، السيد Jean Claude Kaci Brou محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، السيد فراس ملحم محافظ سلطة النقد الفلسطينية وكذا السيد مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي.

كما أعرب عن امتنان بنك الجزائر لكل واحد منكم، وجودكم الى جانبنا اليوم، دليل كاف على ارتباطكم بمؤسساتنا، ويشكل بلا شك ضمانة لنجاح عمل هذه الندوة.

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة،

لقد كرّسَت سنة 1962 استقلال الجزائر وتحريرها من الاستعمار، ورسّخت احدى أولى الخطوات السيادية للجزائر المستقلة، ألا وهي تأسيس البنك المركزي الجزائري، بعد تصويت المجلس التأسيسي على القانون رقم 62-144.
ستون سنةً سجّلت بالفعل مراحل أساسية في تاريخ بنك الجزائر، تاريخ مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بتطور الجزائر الاقتصادي والمالي. ففي العديد من المراحل الصعبة التي واجهها بلدنا، كان بنك الجزائر دائمًا ركيزة الصمودِ التي ساهمت في الاستقرار الاقتصادي والمالي للأمة، كما لعب دوراً بارزاً تقوده مُهمّة الخدمة العمومية التي يؤدّيها البنك المركزي وتدعمه مبادئ الصرامة في التحليل وتحديد السياسات التي تقع ضمن مسؤولياته.

وعليه، تمّ تكريس السيادة الوطنية من خلال استحداث الدينار كعملة وطنية في شهر أفريل من سنة 1964 وإنشاء نظام مصرفي قادر على تمويل اقتصاد وطني ناشئ بعد الاستقلال، في ظلِّ وضعٍ اقتصادي صعب.

وقد أسّس القانون رقم 86-12 المعدّل والمتمّم بالقانون 88-06 لإصلاح القطاع المالي الذي ارتكز على استقلالية البنك المركزي مع تزويده بقانون أساسي جديد مكّنه من تبوّء دور قيادي في المجلس الوطني للقرض ولجنة الرقابة على العمليات المصرفية التي أنشأت آنذاك.

كما أعاد الإصلاح المالي الذي بدأ في التسعينيات بإصدار القانون رقم 90-10 توجيه مهام البنك المركزي، الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، والذي بات مسؤولاً عن توفير والحفاظ على أفضل الشروط في مجالات النقد والقرض والصرف، من أجل تنمية منتظمة للاقتصاد الوطني، مع دعم استخدام جميع الموارد المنتجة للبلاد، والسهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة. رافق هذه المهمة الجديدة إنشاء مجلس النقد والقرض؛ الهيئة التنظيمية والضبطية للقطاع المصرفي والنقدي واللجنة المصرفية؛ هيئة الرقابة المصرفية.

ومن ثَمّ كان لزاما على بنك الجزائر أن يعيد تنظيم هياكله لمواكبة الشروط الأساسية لوضع الأنظمة والآليات الضرورية للتسيير الفعال للسياسة النقدية في ظروف إصلاحات اقتصادية وسوق مفتوحة مستحدثة.

وعليه، قام بنك الجزائر في سنة 1991 بإنشاء السوق النقدية البَيْنِية وفي سنة 1995 سوق الصرف ما بين المصارف، التي تعدّ كأول لَبِنَة لسياسة الصرف القائمة على التعويم الموجه للعملة الوطنية، ما مكّن من تأسيس أُطر السياسة النقدية كما أتاح تجسيد قابلية التحويل الجارية للدينار. كما شهدت هذه العشرية انفتاح القطاع المصرفي على القطاع الخاص وتوسيع مجال تدخله وإرساء التنافسية بين البنوك.

من جهة أخرى، قام بنك الجزائر بهيكلة النظام المصرفي من خلال إصدار أنظمة مطابقة لمعايير بازل والمعايير الدولية في هذا المجال.

تميزت أيضا سنوات التسعينيات بإصلاحات مالية عديدة على الرغم من ندرة الموارد وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي. فقد قاد بنك الجزائر مع البنوك خطة لتطهير محفظة الديون مع السهر على تعزيز نسب الملاءة المالية لديها.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة،

شهدت سنوات الألفين أريحية مالية ممّا أدى إلى خلق فائض هيكلي في السيولة للنظام المالي، تطلّب وضع أدوات جديدة للسياسة النقدية والصرف من قبل بنك الجزائر من أجل السيطرة على التضخم، وعلى وجه الخصوص، استرجاع السيولة واستهداف مستوى أساسي لسعر الصرف الفعلي للدينار والتي تزامنت مع إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

كما تبنى بنك الجزائر تسييرا حذرا لاحتياطيات الصرف المتراكمة التي مكنت البلاد من التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ومقاومة صدمات الأزمات المتتالية المختلفة إلى يومنا هذا: كالأزمة المالية لسنة 2008، والصدمة النفطية المضادة لسنة 2014، وجائحة COVID-19. وتجدر الإشارة هنا إلى المرونة الكبيرة في مواجهة الصدمات التي أظهرها النظام المصرفي بعد تعزيز متطلبات رأس المال القانوني فيما يتعلق بالمخاطر والإشراف عليها.

وبهدف تعزيز الشمول المالي وتنويع المنتجات المصرفية، أطلق بنك الجزائر سنة 2020 منتجات الصيرفة الإسلامية، وشجع الرقمنة وعصرنة الخدمات المصرفية. ولهذا الغرض،

باشر عملية إزالة الطابع المادي على الكشوف المالية (البيانات / التقارير) سواءً داخليًا؛ بين هياكل بنك الجزائر أو خارجيًا؛ مع البنوك.

وفي هذا السياق، وسّع بنك الجزائر من طبيعة منتوجات وخدمات الدفع اللامادية، علما بأنّه ابتداء من 2018 كان قد رافق بنك تجاري لإنشاء أول بنك رقمي على المستوى العربي.

بالإضافة إلى ذلك، وجرّاء ظهور أزمة الوباء العالمية واتساع نطاقها، أطلق بنك الجزائر في جويلية سنة 2021 البرنامج الخاص لإعادة التمويل بقيمة 2100 مليار دينار لصالح البنوك بغرض توفير المزيد من السيولة لدعم النشاط الاقتصادي في البلاد.

لقد كوّنت سنة 2022 تحدي جديد فيما يخص التحكم في التضخم كظاهرة عالمية، وعليه، ركّز بنك الجزائر على استعمال سياسة نقدية براغماتية وبالخصوص سعر الصرف كأداة للتقليل من حدة التضخم المستورد والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة،

لقد أدّى بنك الجزائر بكل احترافية جميع المهام السيادية الموكلة إليه، عبر ستة عقود من الزمن، ورفع بتفانٍ ومهنية جميع التحديات التي ميّزت مراحل تطور أمةٍ غيورةٍ على استقلالها وسيادتها؛ وهي اليوم دولةٌ حديثةٌ ومستقرة وفي تقدمٍ مستمر.

إنّنا اليوم نتطلّع إلى الاستمرار في كتابة تاريخ هذه المؤسسة السيادية العريقة على نفس القدر من الحماس الذي أبان عنه أسلافنا.

وفي هذا السياق، بادر بنك الجزائر منذ بداية سنة 2020 في إصدار أوراق نقدية وقطع معدنية جديدة ترسّخ العمق التاريخي والثوري والثقافي للأمة الجزائرية.

إنّ قانون النقد والقرض الجديد الذي سوف يسمح لبنك الجزائر من السير قدما في عصرنة النظام المصرفي لمواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية، لاسيّما في شقها التكنولوجي والابتكاري وتوفير المناخ الملائم لولوج المتعاملين الاقتصاديين إلى كل الأدوات المصرفية الحديثة بهدف إقرار قواعد تنمية اقتصادية مستدامة.

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الحضور،

لا يمكن كتابة تاريخ بنك الجزائر دون الاعتراف بالتجنّد المهني والاخلاص والوطنية الصادقة والجهود المتجددة دائمًا لأعوانه، رجالًا ونساءً؛ سواء كانوا متقاعدين أو لازالوا في الخدمة، بغض النظر عن مستوى المسؤوليات الموكلة إليهم. كما لا يفوتني أن أُعرِب عن امتناني وتقديري، للأعوان الذين فارقو الحياة رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

إنّ إحياء هذه المناسبة السعيدة لا يُعدّ فقط رمزا قويا لتكريس وحدة العائلة الكبرى «لبنك الجزائر»، ولكنّه أيضًا جسرٌ يقوم بالربط بين الأجيال المتلاحقة التي تشكل مؤسّستنا، والتي يستلهم بعضها من بعض لتمكينها من تقديم الأفضل دائمًا.

إنّ التكوين المتواصل لتحديث معارف مستخدَمينا سيمثل مصدر انشغالٍ دائم بالنسبة لنا. فلطالما وضعنا البحث العلمي وبناء القدرات البشرية وتكوينها في جوهر خططنا الاستراتيجية بهدف السماح دائمًا لهياكلنا التنظيمية والعملياتية بأداء وظائفها ومهامها على أكمل وجه.

الواقعية والتحفظ، هي العبارات الرئيسية التي توجه خطانا. بالعمل على الحفاظ على الاستقرار المالي، كما نركز على سلامة ومتانة النظام المصرفي. فالاستقرار ميزة لمستهلكي المنتجات المصرفية وكذا المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين في السوق، بما في ذلك، بطبيعة الحال، نظام الدفع.

لا يدفعنا هذا الاحتفال إلى التهاون، بل يجب أن يحثنا على مواصلة جهودنا لأنه علينا مواجهة تحديات عديدة وصعبة في المستقبل. إنّ بنك الجزائر مُلمٌ بالتحديات الرئيسية الراهنة المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، الذي كان في السابق أساسا أحادي القطب؛ وغالبا ما كان في غير صالح الدول النامية، إلاّ أنه أصبح الآن متعدد الأقطاب. لذلك سيعمل بنك الجزائر بشكل منهجي على تعزيز المبادلات والمشاورات ذات المصلحة المتبادَلة مع جميع البنوك المركزية وتشجيعها، لا سيما البنوك الإفريقية وبنوك العالم العربي. وهذا ما سيسمح لنا بتعزيز الحوار عبر إيجاد الآليات الضرورية لخلق مناخٍ لتبادل الأفكار والتعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما يسعدني أن أعلن أنّ الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ستعقد بالجزائر في سبتمبر 2023، شاكرا للسيد الوزير الأول والسيد المدير العام لصندوق النقد العربي لموافقتهم على ذلك.

ففي هذه الذكرى الستينية لبنك الجزائر، أستحضر بكل تواضع واحترام ذكرى أولئك الذين؛ حملوا المشعل الذي مَثَّلَ أوّل عملٍ من أعمالِ السيادة الوطنية بعد الخروج من حقبة الاستعمار وأتوجّه أصالة عن نفسي وباسم جميع الإطارات والعمال بخالص الشكر والتقدير لمحافظي بنك الجزائر الأسبقين، كما أود أن أجدّد شكري وامتناني الخالص للحضور على مشاركتكم ومساهمتكم في دعم هذه الندوة من داخل وخارج بنك الجزائر، ولكل الطاقم الإعلامي الذي ينقُل ويتابع مجريات اللقاء والذي نتطلع أن يكون لقاءً نوعياً ومرجعياً، شاكرين المساهمين في إغنائهم بالبحوث والمناقشات.

أُكرر شكري للجميع آملين أن تُتَوَجَ فعاليات هذه الندوة بالنجاح

أشكُرُكُم على كَرَمْ الاصْغَاءْ والسَلامُ عَلَيْكُمْ ورَحمَة الله تَعَالى وَبَرَكَاتُهُ